الأمم المتحدة

E/ICEF/2007/AB/L.12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
9 July 2007
Arabic
Original: English

للعلم*

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٧

٥-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قراراها ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ اتخاذ عدد من الإجراءات لتعزيز الأمم المتحدة في سياق إصلاح الأمانة العامة والإدارة. وقد اقترح الأمين العام في تقريره المعنون ''الاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي: تقرير تفصيلي'' (A/60/846/Add.3) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، أن تعتمد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في بياناتها المالية، كجزء من عملية اعتماد هذه المعايير على نطاق منظومة الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠١٠. ووافقت الجمعية العامة على الاقتراح في قرارها ٢٨٣/٦٠ المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

وتوجز هذه الوثيقة أهمية المعايير المحاسبية، وفوائد اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وما يترتب عليه من تغييرات، والكيفية التي تعتزم بها اليونيسيف اعتماد هذه المعايير بحلول عام ٢٠١٠. وتقترح الوثيقة أن تقدم اليونيسيف تقارير دورية إلى المجلس بشأن التقدم المحرز نحو اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

* يقدم هذا التقرير إلى المجلس التنفيذي للعلم فقط، ولا يناقش إلا بناء على طلب محدد من أحد أعضاء المجلس.

310707 270707 07-42011 (A)

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قراراها ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ اتخاذ عدد من الإجراءات لتعزيز الأمم المتحدة في سياق إصلاح الأمانة العامة والإدارة. وقد اقترح الأمين العام في تقريره المعنون ''الاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي: تقرير تفصيلي'' (A/60/846/Add.3) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، أن تعتمد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في بياناتها المالية، كجزء من عملية اعتماد هذه المعايير على نطاق المنظومة بحلول عام ٢٠١٠. ووافقت الجمعية العامة على الاقتراح في قرارها ٢٨٣/٦٠ المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

٢ – وبعد استعراض متعمق جرى تحت رعاية اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أوصت فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة بأن تعتمد منظومة الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقبلت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التوصية، بعد أن أيدتها شبكتها المعنية بالمالية والميزانية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (CEB/2005/HLCM/R.25). وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦ أيد مجلس الرؤساء التنفيذيين توصية من اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى تدعو إلى اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في كامل منظومة الأمم المتحدة.

٣ – وسيؤدي اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى تحسين نوعية التقارير المالية لمنظومة الأمم المتحدة، وكفالة أن تأخذ المنظمات بأفضل الممارسات الإدارية وتواكبها، وإلى دعم استخدام أكثر كفاءة وفعالية للموارد المالية والبشرية، وزيادة مدى استجابة النظام المالي والقواعد والسياسات والإجراءات المالية للاحتياجات القائمة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتوحيد الأداء. وجملة القول إن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيؤدي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين أسلوب الإدارة.

٤ – وقد أيدت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومجلس مراجعي الحسابات أيضا اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

ثانيا – ملاءمة المعايير المحاسبية

٥ – يجري إعداد البيانات المالية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة حاليا، بما فيها اليونيسيف، وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، التي وُضعت في بداية التسعينات وتستند إلى معايير محاسبية دولية. وعندما تمت الموافقة على المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة في البداية، كانت تُعتبر معايير محاسبية عالية النوعية. غير أن تلك المعايير لم تستطع

مواكبة التطورات السريعة التغير في مجال المحاسبة، وقد أعرب محاسبو منظومة الأمم المتحدة ومديروها ومراجعو حساباتها على مدى عدة سنوات عن قلقهم بشأن استمرارية صلاحية هذه المعايير.

٦ - ويشكل اعتماد معايير محاسبية عالية النوعية شرطا أساسيا لتحقيق الشفافية فيما يتعلق بتقديم التقارير المالية، وتعزيز المساءلة والإدارة السليمة. واعتماد المعايير المحاسبية العالية النوعية أمر ذو أهمية حاسمة لضمان اتساق البيانات المالية التي تُعدها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وقابلية هذه البيانات للمقارنة ومصداقيتها، بما يكفل ثقة المانحين والجمهور بصفة عامة.

٧ - والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي معايير ذات مصداقية وذات نوعية عالية أعدتها جهات مستقلة، تقوم على اتباع القواعد القانونية الواجبة بصرامة، وتدعمها الحكومات والهيئات المحاسبية المهنية والمنظمات الدولية من قبيل المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي. وهي تمثل أفضل الممارسات المحاسبية الدولية لدى أكثر من ٣٠ حكومة وعدد من المنظمات الدولية.

ثالثا - فوائد اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٨ - تشمل فوائد اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ما يلي:

(أ) مواءمة المحاسبة في الأمم المتحدة مع أفضل الممارسات المحاسبية وذلك من خلال تطبيق معايير محاسبية تتسم بالمصداقية والاستقلالية وتقوم على أساس الاستحقاق الكامل؛

(ب) تحسين البيانات المالية من حيث اتساقها وقابليتها للمقارنة بفضل ما ينطوي عليه كل معيار من متطلبات وإرشادات مفصلة؛

(ج) تحسين الرقابة الداخلية والشفافية فيما يتعلق بالأصول والخصوم بشكل عام؛

(د) توافر معلومات أشمل عن التكاليف تدعم الإدارة القائمة على النتائج دعما أفضل؛

(هـ) إدراج المعدات غير القابلة للاستهلاك في النظام المحاسبي، مما يحسن السجلات الخاصة بهذه المعدات من حيث دقتها واستيفائها.

رابعا – التغييرات الرئيسية الناجمة عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٩ – سيتطلب اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إجراء التغييرات الرئيسية التالية في عملية تقديم التقارير المالية وفي المحاسبة:

(أ) أن يُستعاض عن أساس ''الاستحقاق المعدل'' في المحاسبة بأساس ''الاستحقاق الكامل''. وتتطلب المحاسبة على أساس الاستحقاق الكامل إثبات النفقات بناء على ما يتم تلقيه من سلع وخدمات (باستخدام ''مبدأ التسليم'') عوضا عن إثبات هذه النفقات عند إصدار وثيقة التزام داخلية؛

(ب) أن يتم إثبات الإيرادات بقدر ما تفي المنظمة المتلقية بالشروط التي يحددها المانحون لاستخدام المساهمات؛

(ج) أن يتم إثبات الممتلكات والمنشآت والمعدات (أو ''الأصول الثابتة'') والمخزونات التي تظل تحت سيطرة المنظمة باعتبارها أصولا، بدلا من تقييدها كنفقات فور اقتنائها. وتنخفض قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات خلال مدة صلاحيتها للاستخدام؛

(د) أن تُحتسب الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين، بما فيها تكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والإجازة السنوية، وإنهاء الخدمة؛

(هـ) أن تُعد البيانات المالية على أساس سنوي.

خامسا – التنفيذ

١٠ – تتألف استراتيجية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق منظومة الأمم المتحدة من عنصرين رئيسيين: (أ) نهج ذو ''مستويين''؛ (ب) التنفيذ على مراحل.

١١ – يقتضي النهج ذو ''المستويين'' توفير الموارد على نطاق المنظومة ككل، وعلى نطاق كل منظمة على حدة في نفس الوقت. فعلى نطاق المنظومة ككل تخصص الموارد لدعم عملية اعتماد المعايير، والتنسيق والقيادة، وكفالة الاتساق والكفاءة في حل المسائل المشتركة المتعلقة بالتنفيذ. وعلى نطاق كل منظمة على حدة تخصص الموارد لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المنظمة المعنية.

١٢ - يسمح التنفيذ على مراحل لعدد محدود من المنظمات الرائدة أو منظمات ''الاعتماد المبكر'' بتنفيذ المعايير اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بينما تشرع أغلبية المنظمات في التنفيذ اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويسمح كذلك بمراعاة التباين بين المنظمات في مستويات الاستعداد للتنفيذ، ويقلل من التكاليف والمخاطر.

١٣ - ويشكل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تحديا رئيسيا للمنظمات وسيستلزم استثمارات كبيرة في الموظفين والاتصالات والتدريب ونظم المعلومات. وقد اختارت اليونيسيف تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويسمح هذا القرار لليونيسيف بأن تولي كامل الاعتبار لأثر اعتماد المعايير على المنظمة، وبأن تقوم بالاستثمارات التحضيرية اللازمة وتتعلم من تجربة المنظمات التي تبكر في الاعتماد، مع المشاركة مشاركة تامة في مناقشة المسائل المطروحة على صعيد المنظومة وحلها.

١٤ - واليونيسيف ممثلة في اللجنة التوجيهية التي تُشرف على الفريق المعني بمشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة، وتشارك في أنشطة فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة منذ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

١٥ - وقد بدأت اليونيسيف في وضع استراتيجيتها لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بتحليل نموذج الأعمال والممارسات البرنامجية والتشغيلية والمعالجات المحاسبية الحالية فيها، لمقارنتها بالممارسات والمعالجات المتوقعة المطلوبة للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية. وسيقدم ''تحليل مدى التوافق/الاختلاف'' هذا مؤشرا عن الأثر الذي سيتركه اعتماد المعايير على اليونيسيف وعن نطاق التغييرات في السياسات والعمليات وتشكيلة النظم. وسيوفر تحليل مدى التوافق/الاختلاف المعلومات اللازمة لصياغة مشروع وخطة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في اليونيسيف.

١٦ - وسيتضمن مشروع ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تقديرا أوليا لتكلفة اعتماد المعايير في اليونيسيف. وسينتهي إعداد هذا التقدير قبل إكمال تحليل مدى التوافق/الاختلاف، إلا أنه سيستند إلى تقييمات داخلية أولية ومشاورات مع منظمات الاعتماد المبكر ومع غيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

١٧ - واليونيسيف في وضع مناسب لاستيعاب التغييرات التي ستكون ضرورية للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، حيث نفذت نظامها لتخطيط الموارد في المؤسسة في عام ١٩٩٩. غير أنه لن يُعرف نطاق التغييرات اللازمة في تشكيلة النظم إلى أن يتم تحديد الممارسات البرنامجية والتشغيلية والمعالجات المحاسبية من خلال تحليل مدى التوافق/الاختلاف.

سادسا – الاتصال

١٨ - ستكون للاتصال أهمية حاسمة في نجاح تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي حين يتم وضع مشروع تنفيذ المعايير في اليونيسيف والمضي قُدُما فيه، تعتزم اليونيسيف إحاطة المجلس التنفيذي علما، من خلال تقارير منتظمة، بالتقدم المحرز نحو اعتماد المعايير، وأثر ذلك على اليونيسيف، وبالمسائل المتصلة بالسياسات والعمليات والنظم، وحلول تلك المسائل، وتكاليف الاستثمارات.